ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة

The Increasing Chinese Influence in Africa and Opportunities for Development

شريفة كلاع*
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)
cherifaklaa@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/01 تاريخ قبول المقال: 2021/08/24 ..تاريخ نشر المقال: 2021/09/01

الملخص:

تحاول هذه الدراسة التركيز على موضوع تزايد التواجد الصيني في القارة الإفريقية، وذلك من خلال تبيان المميزات التي تحظى بها دول القارة وفق المنظور الصيني، واستعراض ملامح ومؤشرات تصاعد نفوذها فيها، وهو ما يستدعي تقديم رؤية لمستقبل هذا التواجد بالقارة ومدى الفرص المتاحة التي يمكن أن تستفيد منها الدول الإفريقية في عملية التنمية بما يعود بالنفع للطرفين، في ظل وجود تحديات قد جعلت من إفريقيا مجالا للتنافس الدولي والإقليمي.

الكلمات المفتاحية: النفوذ؛ الصين؛ انعكاس؛ التنمية؛ إفريقيا.

Abstract:

This study highlights the issue of the growing Chinese presence in the African continent through clarifying the advantages that the African countries enjoy, from a Chinese perspective, as well as demonstrating the features and indicators of this presence. In addition, examining the potential trends of the Chinese role and presence in Africa and the advantages that this presence would bring to the African countries and their development processes, given the fact that Africa has become a space for competition between major global powers, is one of the purposes of this study.

Keywords: influence; China; Competition; development; Africa.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

المقدمة:

تمثل قارة إفريقيا بما تزخر به من موارد اقتصادية ومن سوق واسعة ذات نمو متسارع، إضافة إلى موقعها الجيوسياسي والتحولات الجديدة في الاقتصاد السياسي الدولي في القرن الواحد والعشرين؛ ذات أهمية كبرى في المنظور الاستراتيجي والاقتصادي للصين، والتي تسعى إلى التخطيط للمستقبل وبخطى هادئة غير متسرعة، مستفيدة من علاقاتها السياسية النضالية مع الشعوب الإفريقية التي رحبت بمختلف أشكال التواجد الاقتصادي الصيني في القارة، حيث دخل الطرفان في علاقات شراكة ساهمت في زيادة الاستثمارات الصينية فيها، الأمر الذي الصين تدخل في علاقات تنافسية مع القوى الغربية، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تفوقت عليهم باعتمادها على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال دبلوماسية العقود والاستثمارات، متبعة نهجا تعاونيا يرتكز على توظيف أدوات القوة الناعمة في التعاون مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في القارة الإفريقية، وذلك من خلال تقديم الاستثمارات والمساعدات التي تهدف إلى المشاركة في التنمية، وليس فرض حالة من الهيمنة كما تفرضها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على دول القارة، ولقد أولت الصين أهمية بالغة لإفريقيا في مشروعها الاقتصادي من خلال المبادرة الصينية الاقتصادية "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين" المعروف باسم "حزام واحد – طريق واحد" ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية الهامة بالنسبة للصين، التي أطلقها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" منذ سنة 2013، لذلك سعت إلى توقيع اتفاقيات شراكة تخص مشاريع تجارية واستثمارية في كل القطاعات تقريبا مع جل دول القارة الإفريقية، وربطها بالاقتصاد الصيني.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بمدى أهمية قارة إفريقيا في السياسات الصينية، مع التركيز على الجانب الاقتصادي وبيان مدى مواكبة دول القارة لها وتأثيرات أشكال التواجد الاقتصادي الصيني على عملية التنمية في القارة، في الوقت الذي كثر فيه الجدل حول تحديد شكل الدور الصيني في إفريقيا، حيث تستعرض ملامح ومؤشرات تصاعد نفوذها فيها، الأمر الذي جعل من المهم أن تقدم هذه الدراسة قاعدة بيانات إحصائية للتعرف العلاقة الترابطية بين الصين وقارة إفريقيا خاصة في ظل السياسات الأمريكية للحد من التواجد الصيني في إفريقيا، وهو ما يستدعي تقديم رؤية لمستقبل الدور الصيني فيها ومدى الفرص المتاحة التي يمكن أن تستفيد منها الدول الإفريقية في عملية التنمية بما يعود بالنفع للطرفين.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

إشكالية البحث: انطلاقا مما سبق ذكره يسعى هذا البحث في الإجابة إلى الإجابة عن مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع "تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة" وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: ما هو واقع تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وتأثيراته التنموية بالقارة؟

فرضية البحث:

*تعتبر قارة إفريقيا أهم مجال حيوي للصين في العالم الخارجي نظرا لعدة اعتبارات، جعلتها تحظى باهتمام كبير في المنظور الاستراتيجي للصين والتي تسعى بشكل حثيث لزيادة توطين نفوذها فيها والدخول في شراكات اقتصادية وتنموية مع دول القارة، الأمر الذي خلق بعض فرص التنمية بدولها.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي والإحصائي، والمدخلين الاقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: "تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا وفرص تحقيق التنمية بالقارة"، من خلال تناول المباحث التالية:

1 – أهمية قارة إفريقيا وفق المنظور الاقتصادي الصيني وأشكال تواجدها بها.

2 – الاستثمارات الاقتصادية الصينية وفرص تحقيق التنمية بالقارة في ظل التنافس الأمريكي.

المبحث الأول: أهمية قارة إفريقيا وفق المنظور الاقتصادي الصيني وأشكال تواجدها بها

تعتبر القارة الإفريقية ذات أهمية كبيرة في السياسات الصينية، لذلك أولتها هذه الأخيرة اهتماما كبيرا، من خلال زيادة التواجد بها والاستفادة من ثرواتها الطبيعية وخاصة تلك الطاقوية التي يحتاجها السوق الداخلي الصيني، حيث يهدف هذا المبحث إلى تبيان أهمية القارة في المنظور الاقتصادي الصيني، وكذا أشكال التواجد فيها، وذلك بتقسيمها إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: أهمية قارة إفريقيا وفق المنظور الاقتصادي الصيني

يدرك الطرفان الإفريقي والصيني الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بينهما وضرورة تطويرها، إذ تعد إفريقيا بالنسبة إلى الصين المصدر الأهم والمستقبلي لحاجات وتطور الصين الاقتصادي والمتمثلة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية إضافة لكونها سوقا استثمارية واسعة للأموال والسلع الصينية، ومن جهتها تعتبر إفريقيا عن حاجتها إلى الصين وتجربتها ومساعداتها الاقتصادية والمالية للنهوض بدولها الفقيرة وتحقيق التنمية فيها[1]، وتجدر الإشارة إلى أن منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي بدأ في الصين سنة 2000 والذي واصل دوراته

1 – حكمت العبد الرحمان، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016)، ص. 85.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

بشكل سنوي، يعد علامة فارقة ترمز إلى نضج العلاقات الثنائية بين الصين وإفريقيا، وهو ما ظهر بشكل جلي في "قمة بكين" سنة 2006 والتي شكلت نطاقا أكبر ومستوى أعلى في العلاقات الثنائية الإفريقية الصينية حيث حضر هذه القمة قادة 48 دولة إفريقية وممثليها بنحو أكثر من 1700 شخص كما حضر ممثلو أكثر من 20 منظمة إقليمية ذات صلة بمؤسسات الأمم المتحدة التي حضرت كمراقب للقمة[1]، وهذا وإن دل فإنه يدل على مكانة إفريقيا لدى الصين وقادتها.

إن المنظور الصيني الخاص بالقارة الإفريقية كونها تمثل عنصرا مركزيا في استدامة نموها، وتطويره على المدى البعيد؛ قد أعطى العامل الاقتصادي الأولوية وجعله العامل الأساسي والأهم في تفاعل الصين مع إفريقيا، لذا اعتمدت في سياستها تجاه الثانية على مفهومي القوة الناعمة وبناء شراكات اقتصادية واستراتيجية[2]، ولعل تزايد حدة التنافس الدولي في إفريقيا قد ارتبط أساسا بالدور الصيني الدؤوب للحصول على الموارد الطاقية والمعدنية الإفريقية لتأمين تطورها الاقتصادي، وفتح أسواقها لتصريف منتجاتها الصناعية، وهو ما أصبح يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية الغربية، وخصوصا إذا علمنا أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول للقارة الإفريقية حاليا، والمستورد الأول للكثير من معادنها، لذلك فاستراتيجية هذه الأخيرة في القارة الإفريقية إنما تهدف إلى تأكيد نفوذها كقوة عالمية تتحدى السيطرة الغربية على مقدرات القارة؛ إذ أصبحت الصين تقدم نفسها لإفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال نموذج اقتصادي يستند إلى مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية، وتقديم القروض الميسرة من دون شروط سياسية، على عكس السياسات الغربية التي ما زالت تعتمد على الأساليب الاستعمارية القديمة لحماية مصالحها الاستراتيجية في كثير من الدول الإفريقية، كالتدخلات العسكرية، والتي كان آخرها التدخل الفرنسي بمالي، وإفريقيا الوسطى، وتدخل حلف الناتو بليبيا، وما أسفر عنه من انقسامات داخل المجتمع الليبي لا تزال تبعاتها مستمرة إلى غاية الآن، وهو ما يعني محدودية تأثير الصين في الأوضاع السياسية والأمنية الإفريقية[3].

وقد بدأت الصين في الظهور بسرعة كمستثمر كبير في جميع أنحاء إفريقيا، مع نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين بنسبة 166.7% من سنة 2014 إلى سنة 2015، مقارنة مع نمو بنسبة 29.5% من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت الصين أكبر شريك تجاري لإفريقيا سنة

1 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 205 – 206.

2 – ابتسام محمد العامري، "الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017)، ص. 126.

3 – لحسن الحسناوي، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017)، ص. 124.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

2009، وتصدرت المركز الأول بدلا من الولايات المتحدة الأمريكية، وبحلول عام 2015 بلغ إجمالي الصادرات الصينية إلى إفريقيا 103 مليار دولار، مقارنة بالصادرات الأمريكية البالغة 27 مليار دولار، وفقا لبيانات مبادرة بحوث إفريقيا في جامعة "جونز هوبكنز"[1]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصين أصبحت شريكا تجاريا رئيسيا لإفريقيا، حيث تجاوز التبادل التجاري للصين مع إفريقيا حوالي أكثر من 192 مليار دولار سنة 2017[2]، وبذلك أصبحت العلاقة مع الدول الإفريقية تحتل موقعا خاصة في سياسة الصين الخارجية، لأنها المورد الأساسي الذي تستقي منه المصادر الطبيعية التي يحتاجها اقتصادها القائم على التصدير[3]، إذ تستورد الصين النفط بشكل أساسي من إفريقيا، فأكثر من ثلث إمداداته تأتي من إفريقيا[4]، ولقد جاءت نقطة التحول لبرنامج اقتناء النفط في إفريقيا في سنة 2000؛ حيث بلغت واردات الصين من النفط في إفريقيا خلال الفترة من شهر جانفي إلى شهر ماي سنة 2000 حوالي 307 آلاف برميل يوميا بزيادة 174% عن أرقام سنة 1999 البالغة 132 ألف برميل يوميا، ويذكر أن أكبر دولة مصدرة للنفط الخام إلى الصين هي أنغولا حيث بلغت 174 ألف برميل يوميا مقارنة بـ 43 ألف برميل يوميا فقط سنة 1999، وبحلول سنتي 2001 و2002 تشعبت شركات النفط الصينية بقوة في جميع أنحاء إفريقيا مع تموقعها بقوة في منطقة شمال غرب إفريقيا (منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا)، إذ قامت الشركة الوطنية الصينية للنفط جنبا إلى جنب مع شركة "بتروتشاينا" التابعة للقطاع الخاص وشركة "كبيسك" الصينية بالانتقال إلى الجزائر وليبيا والنيجر والمغرب وتشاد على الرغم من علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان، وفي وقت لاحق انتقلت إلى موريتانيا ومالي، في حين انتقلت شركة "سينوبك" الصينية إلى الجزائر وأنغولا ومصر والغابون ونيجيريا[5].

ففي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بدأت الصين تنويع وارداتها من الموارد الطبيعية وضمان أمن الطاقة وسط نمو سريع، وبحلول عام 2014، كانت الشركة الصينية "سينوبك" وحدها نشطة في 16 بلدا إفريقيا (الجزائر، أنغولا، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، مصر، الغابون، غانا، كينيا، ليبيا، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السودان، جنوب السودان وتونس)، وتعمل الشركة حاليا في تونس والجزائر وليبيا

1 - Oleg Vukmanovic and Colin Leopold, "China Pumps Cash into Africa's FLNG Projects", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/3gfXOj2

2 – سالي محمد فريد، "فرص النمو الإفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي – الصيني"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019)، ص. 105.

3 – جوناثان بيركشير ميلر، "الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمنوري"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 جوان 2015)، ص. 5.

4 – السيد أمين شلبي، "دور إفريقيا في صعود الصين"، مجلة السياسة الدولية، ع. 181، (جويلية 2010)، ص. 232.

5 - "China in Africa", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/2Yq7mSF

والنيجر وتشاد ونيجيريا والسودان وجنوب السودان، أما شركة "نوك" لديها مصالح في الغابون وأوغندا ونيجيريا والجزائر وجمهورية الكونغو[1]، كما عملت على المخاطرة في مناطق عالية المخاطر مثل تشاد والسودان وموريتانيا والنيجر وغينيا الاستوائية، وتعمل أيضا على البحث عن فرص استكشاف جديدة في إثيوبيا وأوغندا وكينيا ومدغشقر، ويعتبر إنشاء مشاريع مشتركة مع شركات النفط المملوكة للدولة المحلية وجها آخر من المشاركة الصينية للبقاء استراتيجيا قريبة من صناع القرار السياسي في مجال الطاقة، وقد اتضح ذلك من خلال المشاريع المشتركة التي أقيمت مع "سودابيت" في السودان و"سوناطراك" في الجزائر و"سونانغول" في أنغولا والمؤسسة الوطنية النيجيرية للبترول في نيجيريا[2]، وتعتبر إفريقيا حاليا ثاني أكبر مُورِّد للنفط الخام للصين بعد الشرق الأوسط، إذ تتلقى منها ما نسبته 22% من الواردات الطاقوية الصينية، وتعتبر أنغولا ثالث أكبر مورد للنفط للصين سنة 2016، إضافة إلى أهم موردي النفط الآخرين من القارة الإفريقية المتمثلة في جمهورية الكونغو وجنوب السودان[3]، ومن ثم تعد إفريقيا بمواردها الطبيعية الوفيرة، وفرصها من البنية التحتية وموقعها المناسب، مطابقة بشكل مثالي لخطة البنية التحتية العالمية للصين: "حزام واحد، طريق واحد"، الذي ينص على إنشاء طرق جديدة للتجارة البرية والبحرية لضمان إمدادات الطاقة، وزيادة التجارة الخارجية وتعزيز المشاريع والمنتجات الصينية[4].

ولذلك يعتبر الحصول على الموارد هو الدافع الرئيسي لاستراتيجية الصين في إفريقيا، ولا تزال الحكومة الصينية أهم لاعب يدفع إلى تأمين النفط والموارد الطاقوية الأخرى، فهناك عدد من اللجان والوزارات في إطار عمل مجلس الدولة تعمل على تطبيق استراتيجية النفط الصينية بإفريقيا، حيث ترى أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بنموها الاقتصادي وأمنها القومي، وتركز "اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح"، التي كانت تسمى سابقا "لجنة الدولة لتخطيط التنمية"، على إدارة وصياغة خطط للنمو الاقتصادي الصيني، إذ تعمل على تنسق الاستراتيجيات وتدير احتياطيات الصين من النفط، كما توافق على اقتناء الموارد من الخارج[5]، ومن خلال تجسيد ذلك استوردت الصين في شهر أفريل 2017 من غرب إفريقيا وحدها نحو 1.48 مليون برميل من النفط يوميا[6]، حيث تسعى لتجميع احتياط استراتيجي من النفط بحجم 100 مليون برميل، وذلك بالتركيز على دول معينة في منطقة خليج غينيا أهمها: أنغولا، غينيا الاستوائية والكونغو فضلا عن ذلك

1 - "China Makes Inroads into African Energy", (25/07/2017), see the link: https://bit.ly/3l5YyuK
2 - Ibid.
3 - Eleanor Albert, "China in Africa", (25/07/2021), see the link: https://on.cfr.org/31m8Zm5
4 - "China Makes Inroads into African Energy", Op.cit.
5 - Shelly Zhao, "China's Energy Strategy and the Role of Gov't Oil in Africa", (30/09/2021), see the link: https://bit.ly/3gfYRiY
6 - Shadow Governance Intel , "China Aims For Market Share In African Refining Sector", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/34nwmh5

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

تولي الصين السودان وجنوب السودان اهتماما خاصا، حيث تعد الصين أكبر مستثمر في قطاع النفط فيهما، وينطبق نفس الأمر على فرنسا وبريطانيا اللتين تركزان بشتى السبل في تأمين احتياجاتهما من النفط الإفريقي وتقليل الاعتماد على النفط الروسي، كما ينطبق الأمر أيضا على اليابان والهند وكوريا الجنوبية، فعلى سبيل المثال تحصل الهند على نسبة 16% من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا[1].

وفي إطار المبادرة الاقتصادية الصينية "مبادرة الحزام والطريق" التي جاء بها الرئيس الصيني "شي جين بينغ Xi Jinping" سنة 2013، تعمل الصين على توحيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين إفريقيا والصين، بما يعزز المصالح الجيوسياسية للصين، حيث يربط طريق الحرير البحري الصيني مجموعات من الموانئ المخطط لها والمكتملة في السودان وموريتانيا والسنغال وغانا ونيجيريا وغامبيا وغينيا وساو تومي وبرينسيبي والكاميرون وأنغولا وناميبيا، كما يربط طريق آخر يربط جيبوتي بـ "جوادر Gwadar"، هامبانتوتا، كولومبو، ميانمار، وهونج كونج، ويربط القوس الأخير من هذا الممر خليج "والفيس Walvis" بمجموعات الموانئ التي أنشأتها الصين الموجودة في الموزمبيق وتنزانيا وكينيا قبل أن يتصل مرة أخرى بـ "جوادر Gwadar"[2]، حيث تجد مبادرات الحزام والطريق الصينية وطريق الحرير موجات جديدة من الاستثمار في الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة في إفريقيا، مما يجعل القارة أكثر ارتباطا داخليا ومع العالم الخارجي.

فلطالما كانت إفريقيا سوقا مهما للصين، حيث تستثمر فيها الشركات الصينية (الخاصة والمملوكة للدولة) والبنوك (التجارية والسياساتية) ورجال الأعمال المنتشرين في جميع أنحاء القارة، فوفرة الموارد الطبيعية في إفريقيا تجعل القارة شريكا تجاريا مهما ووجهة استثمارية جذابة للصين الباحثة عن الطاقة لتلبية حاجاتها المترتبة على المواد الخام لزيادة قدرات تطوير البنية التحتية فيها، وعليه تعتبر مبادرة "طريق واحد – حزام واحد One Belt One Road"؛ استراتيجية تطوير تحولي وإطار تروج لهما من أعلى المستويات في الحكومة الصينية، حيث تركز على التواصل والتعاون بين الدول عبر طريقين رئيسيين: حزام طريق الحرير الصناعي البري وطريق الحرير البحري، الذي يمر عبر قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، فبالنسبة لطريق الحرير البحري الذي جعل من قارة إفريقيا ذات أهمية بالنسبة للصين؛ فإنه يمس عددا من الدول الإفريقية في شرق وجنوب شرق إفريقيا كمثل السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، موزمبيق، مدغشقر وجنوب إفريقيا، وشمال إفريقيا من مثل مصر، المغرب والجزائر، وكذا الدول الإفريقية الداخلية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا

1 – أيمن شبانة، "النفط الإفريقي، عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، ع. 2، (فيفري 2013)، ص 2.
2 - Paul Nantulya, "Implications for Africa from China's One Belt One Road Strategy", March 22, 2019, Africa Center for strategic studies, Washington, (30/07/2021), see the link: https://bit.ly/34oFYrW

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

وزيمبابوي[1]، حيث تركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة كالتعدين والنفط، الزراعة، التصنيع، التجارة، الاتصالات، الإلكترونيات، المنسوجات، النقل، البناء والأشغال العامة[2].

وبذلك تعتبر قارة إفريقيا أحد أهم المستفيدين الرئيسيين من مبادرة "الحزام والطريق"، فمن المنظور الصيني؛ هناك فرصة كبيرة للشركات الصينية للعمل مع الدول الإفريقية مقارنة بالتركيبة السكانية الصينية المتقادمة، ومن المتوقع أن تضم إفريقيا 50% من السكان العاملين المضافين حديثا في العالم بحلول سنة 2050، وهذا يتوافق بشكل جيد مع احتياجات الصناعات الصينية التي تتطلع إلى تصدير المعرفة التصنيعية والمهارات الإدارية وخاصة التمويل الذي ستحتاجه إفريقيا الصناعية، فبالإضافة إلى الموارد التقليدية وقطاعات الطاقة، تحقق الشركات الصينية نجاحا متزايدا في البنية التحتية والتصنيع كثيف العمالة والاتصالات والخدمات المالية مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، تنتقل الاستثمارات الصينية في إفريقيا من التجارة العامة للبضائع إلى إنشاء مرافق التصنيع، من مشاريع البنية التحتية إلى بناء وتشغيل وتمويل البنية التحتية والمجمعات الصناعي،[3] ومع تأكيد الحكومة الصينية بشكل متزايد على أن مبادرتها "الحزام والطريق" في صميم جدول أعمالها للسياسة الخارجية، يمكن أن يكون هذا مكسبا لكل من إفريقيا والصين، وهو يمثل ترابط مصلحة حقيقي، يتم سد العجز في البنية التحتية والتنمية الصناعية في إفريقيا بدقة عن طريق الاستثمار الصيني، مما يوفر للصين محورا جيوسياسيا حاسما، والوصول إلى الأسواق الإفريقية والموارد الطبيعية والروابط بالأسواق الغربية[4] القريبة من القارة وممراتها.

خريطة رقم 01: ارتباط قارة إفريقيا بطريق الحرير الصيني "طريق واحد – حزام واحد One Belt One Road"

1 - Carolyn Dong and Matthew Davis and Simin YU, "China's One Belt One Road: Opportunities in Africa", 5 NOV 2018, DLA Piper, (30/07/2021), see the link: https://bit.ly/2E81wyl

2 – حكمت العبد الرحمان، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016)، ص. 78.

3 - Max Lin, Michael Turner, Stuart Jackson, "One Belt One Road and East Africa", Macro-Forum Insights and Perspectives, (June 2018), p. 14.

4 – Ibid, p. 15.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

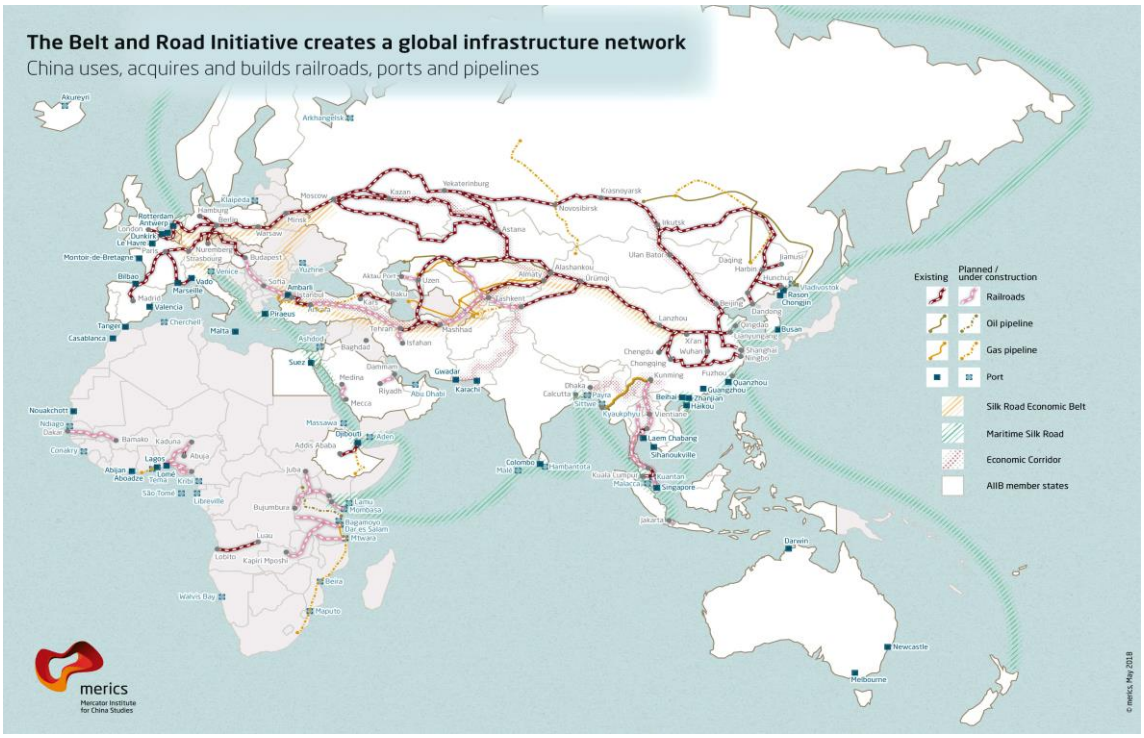

المصدر: https://www.merics.org/sites/default/files/2018-06/MERICS_Silk_Road_v8.jpg

وما يمكن الإشارة إليه هنا؛ تلك الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين، وهي وثيقة تم تبنيها في عام 2016، إذ توفر إرشادات تنفيذية طويلة المدى بزيادات مدتها خمس سنوات، تدعو إلى "بناء مراكز بحرية لحماية "الحقوق والمصالح البحرية" للصين لأنها تشرع في وضع "أساس للحصول على حالة القوة العظمى البحرية" بحلول عام 2020، وقد تم تحديد الذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبية 2049، باعتبارها السنة التي ستصبح فيها "القوة البحرية الرئيسية في العالم"، وتبعا لذلك، فمن المرجح أن تتصاعد حملة الصين للحصول على منفذ الوصول وخطوط الإمداد الآمنة إلى جانب توسيع طريق الحرير البحري، ففي سنة 2010 كان هناك فقط خمس من أكبر 50 ميناء في العالم للمياه العميقة لديها استثمارات صينية، وبحلول سنة 2019 ارتفع إلى الثلثين، وأصبحت شركة "China Ocean Shipping Company" التي تسيطر على معظم حيازات الموانئ الصينية في الخارج؛ رابع أكبر أسطول شحن في العالم، وتضاعفت قوة مشاة البحرية في الصين إلى أربعة أضعافها منذ سنة 2009 لتصبح ثاني أكبر أسطول سفن في العالم[1].

1 - Paul Nantulya, Op. cit.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

المطلب الثاني: أشكال التواجد الاقتصادي الصيني في إفريقيا

لقد قامت الصين باقتحام أسواق جديدة للطاقة والمواد الخام، مما أدى إلى حفز صادرات إفريقيا فتضاعفت قيمتها الحقيقية منذ بداية القرن الواحد والعشرين[1]، حيث رأت أن أفضل وجهة لتوظيف فوائضها المالية هي القارة الإفريقية، والتي سيحقق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية، أي أنها لا ترفض العولمة بل تتعامل معها وفق شروطها لا وفق شروط الآخرين، ويدعم الرئيس الصيني السابق "هو جنتاو" هذا الاتجاه بقوله: "إن العولمة تشكل محورا أولويا للاقتصاد الصيني، وإفريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا لاستثمار الشركات الصينية"[2]، وفي هذا الصدد قام معهد "American Enterprise Institute" وهو مركز أبحاث أمريكي مقره العاصمة واشنطن، بتطوير برنامج "China Global Investment Tracker" حيث قدم بيانات تغطي آلاف المعاملات عن الاستثمار الصيني العالمي منذ سنة 2005 إلى سنة 2018 وهو ما يوضحه الشكل رقم (01) أدناه، إذ ازداد الاستثمار الصيني على مستوى العالم، وتشكل فيه قارة إفريقيا ثالث أكبر وجهة للاستثمار الصيني وراء كل من آسيا وأوروبا، رغم انخفاض الاستثمار الصيني نحو إفريقيا جنوب الصحراء بشكل طفيف في عام 2017، بعد الانخفاض الطفيف في إجمالي الاستثمارات الصينية[3].

شكل رقم 01: حجم الاستثمار الصيني العالمي منذ عام 2005 إلى سنة 2018

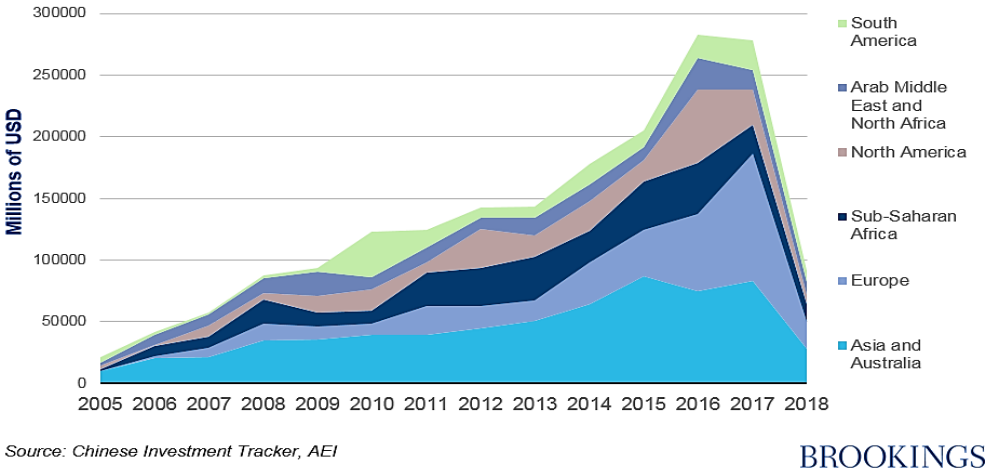

1 – سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص. 107.

2 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 129.

3 - Mariama Sow, "Figures of the week: Chinese investment in Africa", 6 September 2018, The Brookings Institution, (13/07/2019), see the link: https://brook.gs/31iUjE7

المصدر:

https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/09.05-Figure-1-Global-Chinese-investment-since-2005.png

وعن حجم وقيمة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الإفريقية حسب إحصائيات مقدمة من طرف "School of Advanced International Studies"* فإنه؛ يمكن تقديم بيانات تخص سنة 2018 لعدد من الدول الإفريقية المختارة من طرف الباحثة تبين قيمة رؤوس الأموال الصينية المستثمرة فيها، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 01: قيمة الاستثمارات الصينية المباشرة في بعض الدول الإفريقية لسنة 2018 بقيمة المليون دولار

الدولة	حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في بعض الدول الإفريقية سنة 2018 / مليون دولار أمريكي
الجزائر	2062,86
أنغولا	2299,19
الكامرون	499,21
جمهورية الكونغو	795,1
الكونغو الديمقراطية	4444,46
ساحل العاج	441,54
جيبوتي	232,86
مصر	1079,26
إثيوبيا	2568,16
غانا	1575,36
كينيا	1755,88
غينيا بيساو	742,44
الموزمبيق	1410,17
نيجيريا	2453,49
جنوب إفريقيا	6531,68
السودان	1325,07
تنزانيا	1302,75
زامبيا	3523,02
غانا	1797,47

* School of Advanced International Studies: كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبكنز " Johns Hopkins University" التي مقرها بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية.

زيمبابوي	1766,25
تشاد	499,21

المصدر: http://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa

ويتسم الاستثمار الصيني في إفريقيا بمميزات عديدة، منها انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في إفريقيا، واختيار الشركات الصينية مناطق للاستثمار تفتقد الأمن وهو ما يجعلها تتحمل مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحملها، تركز الاستثمار الصيني عدا موارد الطاقة بصفة خاصة، على قطاع الخدمات خصوصا البناء والنقل وفي القطاعات التي لا تتطلب مهارة عالية، والكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الإفريقية الفقيرة، وقد استطاعت تلك الشركات عقد العديد من الصفقات الناجحة في إفريقيا ولا سيما في مجال الطاقة، وعلى سبيل المثال؛ اشترت الشركة الوطنية الصينية لحقول النفط البحري (CNOOC) سنة 2005 حصة تبلغ 45% من حقول النفط النيجيرية مقابل 2027 مليار دولار أمريكي، كما وقعت الصين والكونغو اتفاقية اقتصادية في مجال التعدين سنة 2008 تحصل بموجبها الأولى على 11 مليون طن من النحاس و620 ألف طن من الكوبالت خلال الخمس والعشرين القادمة، مقابل تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية[1]، فبعد اكتشاف النفط في أراضي السودان دخلت الصين وبقوة في مجال استخراج وإنتاج النفط السوداني، ففي عام 1996 حصلت شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) على 40% من أسهم "شركة نفط النيل الأعظم السودانية (GNPOC)"، وبذلك أصبحت الصين أكبر منتج ومستورد للنفط السوداني؛ حيث تحصل الصين على حوالي 7% من إجمالي وارداتها النفطية من السودان بمفردها، كما تحصل الصين اليوم على حوالي 25% من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الإفريقية[2].

وقد ساعد ارتفاع حجم سكان القارة الإفريقية على تشجيع الصين على فتح أسواق جديدة فيها من خلال تعزيز قواعدها الحالية، وعلى الرغم من أن الصين تمكنت من الولوج إلى الأسواق الإفريقية كافة إلا أن منتجاتها تتركز أكثر في إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما جعل الصين من أهم شركاء هذه المنطقة التجاريين، وهدفها من ذلك تحقيق غايتين؛ هما الحصول الدائم على الموارد الأولية، ومحاولة نشر مواردها ذات القيمة المضافة، أي ما يسمى سياسة تجاوز الحدود[3]، وقد تزايد حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا من 10 مليار دولار سنة 2000 إلى 37 مليار دولار سنة 2005، وقد تمكنت الصين من أن تحجز لها مكانا مهما بين شركاء القارة، وتزايدت حصتها من السوق الإفريقية من 8.7% سنة 2003 إلى 11.2%

1 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 130.

2 – ياسر قطيشات، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا"، مجلة آراء حول الخليج، (2021/06/31)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3j2jS2o

3 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 133.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

سنة 2004، وقد استطاعت أكثر من 800 شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد لها موطئ قدم على الأراضي الإفريقية، وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسية في المشاريع المشتركة، وخاصة في قطاع النفط، وعن أهم الدول التي تركزت فيها الاستثمارات الصينية فهي كل من جنوب إفريقيا، الجزائر، السودان، نيجيريا، زامبيا وأنغولا[1].

وفي السنوات الأخيرة حققت الصين علاقات أعمق مع العديد من الدول الإفريقية، إذ حظيت مسألة أمن الطاقة الصينية والجغرافيا السياسية في إفريقيا بمزيد من الاهتمام، فالاحتياجات الصينية المتنامية من الطاقة قد ولَّدت متابعتها لموارد الطاقة، حيث تتجلى شواغل الطاقة عندها على أنها في الواقع تعتبر مصلحة أمنية وطنية من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية (IEA) واعتبارا من شهر جويلية 2010 كانت الصين قد تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، فبالنسبة للصين يعد أمن الطاقة أمرا حاسما لاستقرارها الاقتصادي، والذي يرتبط مباشرة بشرعية الحزب الشيوعي وبقاءه، ومن ثم تتضح مساعي الصين لتأمين موارد الطاقة والمواد الخام جزءا من استراتيجية تنويع مصادر أمن الطاقة، والتي تتضح أيضا في مناطق أخرى من مثل الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى، ومن ثم فإن التواجد الصيني في إفريقيا يأتي من خلال منطلق تأمين موارد النفط الآخذة في الازدياد سنة بعد سنة[2].

ويمكن أن نجمل الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في إفريقيا كما يلي: يتمثل الجانب الأول بأن مصالح الصين في إفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعتها وتغذيته، وتؤكد جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك، والجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في إفريقيا، فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حد كبير مصالح الصين، وهذه الشركات على عكس الشركات الأمريكية والغربية، فهي إما عامة أو أنها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية، ويتمثل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في إفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الإفريقية[3]، وبما أن قارة إفريقيا موطن لكميات كبيرة من الثروات الطاقوية، ومدنها تعتبر الأسرع نمورا في العالم، كما أنها أرض الفرص الجديدة للمضاربين والمستثمرين، لذلك فعلى مدى السنوات الماضية قامت الصين بضخ مليارات الدولارات من رؤوس الأموال

1 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 78.

1 - Shelly Zhao, "The Geopolitics of China-African Oil", (09/06/2021), see the link: https://bit.ly/3hxDJpG

2 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص. 78 – 79.

الأجنبية المباشرة وبشكل متزايد إلى إفريقيا، وقد استثمرت الصين إلى غاية الآن في 46 دولة من أصل 54 دولة إفريقية، والتي ترتكز بشكل أساسي على المعادن والطاقة والبنية التحتية، إذ كانت سنة 2013 ذروة الاستثمار الصيني، حيث أنفقت ما يعادل 44 مليار دولار، وبلغ إجمالي الاستثمارات لسنة 2015 حتى شهر جوان من نفس السنة 42 مليار دولار[1]، ففيما يخص الاستثمارات الصينية في البنى التحتية في إفريقيا، فإنها تعتبر الخاصية الجلية لطبيعة الوجود الصيني بهذه القارة، إذ تنجز الشركات الصينية بها حوالي ثلث مشاريعها الدولية للبنى التحتية، إذ أن الشركات الصينية تقدم عروضا تنافسية تعتبر الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية – وغالبا أيضا – ما تحصل بموازاة ذلك على القروض الموجهة لتمويلها من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البنك الإفريقي للتنمية وغيرهم، حيث أن الشركات الصينية وغالبا ما تلجأ لما يسمى بـ "النموذج الأنغولي"، والذي مفاده أن الصين تقتني حاجياتها من المواد الأولية مقابل تمويل مشاريع بُنى تحتية يتكفل بها عموما بنك الدولة الصيني "إكسيم بانك"، وهو يجعل الدولة (الزبون) رهينة ليس للشركات الصينية فقط، بل أيضا للعديد من جهات التمويل الأجنبية[2].

وتخلق مبادرات الحزام والطريق الصينية وطريق الحرير موجات جديدة من الاستثمار في الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة في إفريقيا، مما يجعل القارة أكثر ارتباطا داخليا مع العالم الخارجي، ففي هذا الصدد يقول المثل الصيني: "إذا كنت تريد أن تزدهر، فابدأ أولا في بناء الطرق"، ومفاد هذا المثل أنه ينبغي على القارة الإفريقية أن تبني العديد من الطرق والسكك الحديدية والموانئ ومحطات الطاقة، حيث لا تزال الفجوات الكبيرة في البنية التحتية تشكل عقبة أمام النمو والاستثمار والتنويع الاقتصادي، إذ أنه خلال الربع الأول من سنة 2019 قد حددت تقديرات البنك الإفريقي للتنمية (AFDB) الحد الأدنى من احتياجات البنية التحتية للقارة – بالنسبة للبلدان للحفاظ على نمو اقتصادياتها والسكان ومستوى الدخل واستبدال البنية التحتية القديمة – بما يتراوح بين 130 مليار دولار و170 مليار دولار أمريكي سنويا، حيث أنه ما لا يقل عن نصف هذا الشرط غير ممول حاليا[3].

1 - Jeff Desjardins, "Visualizing Chinese Investment in Africa", (17/05/2021), see the link: https://bit.ly/31pqJx7

2 – يحي اليحياوي، "الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (9 جوان 2015)، ص.6.

3 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2021), see the link: https://bit.ly/3goVV3w

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

ويعتبر الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية ضروريا جدا لتنويع الاقتصاديات وتشجيع نشاط القطاع الخاص ومجال التصنيع، وضمان توفير فرص عمل كافية لـ 12 مليون شاب يدخلون سوق العمل في إفريقيا كل سنة، كما يزيد الاستثمار في البنية التحتية أيضا من ثقة رجال الأعمال في أن يُستثمر في القطاعات الأخرى، كما يعزز الابتكار والإنتاجية ويقلل من تكاليف المعاملات، ويسهل التجارة في السلع والخدمات ونقل المواهب، حيث يقدر البنك الدولي أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا جنوب الصحراء سيزداد بنسبة 1.7% سنويا إذا أزالت المنطقة إغلاق فجوة البنية التحتية (من حيث الكمية والجودة على حد سواء) إذ يمكن أن يجعل هذا النمو في إفريقيا أكثر شمولا ويخفف من نسبة الفقر في جميع أنحاء القارة[1]، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الصين تعتبر أكبر ممول للبنية التحتية في إفريقيا كما هو مبين في الشكل التالي رقم (02)، حيث كان أحد الاتجاهات الكبيرة في عصرنا الحالي هو الوجود المتزايد للصين في قطاع البنية التحتية في إفريقيا، فعلى مدار عقدي القرن الواجد والعشرين ساعدت الصين على تلبية بعض احتياجات تمويل البنية التحتية في إفريقيا، وهي الآن أكبر ممول للبنية التحتية الإفريقية.

شكل رقم 02: مجمل المشاريع الإفريقية حسب مصدر التمويل لسنة 2018

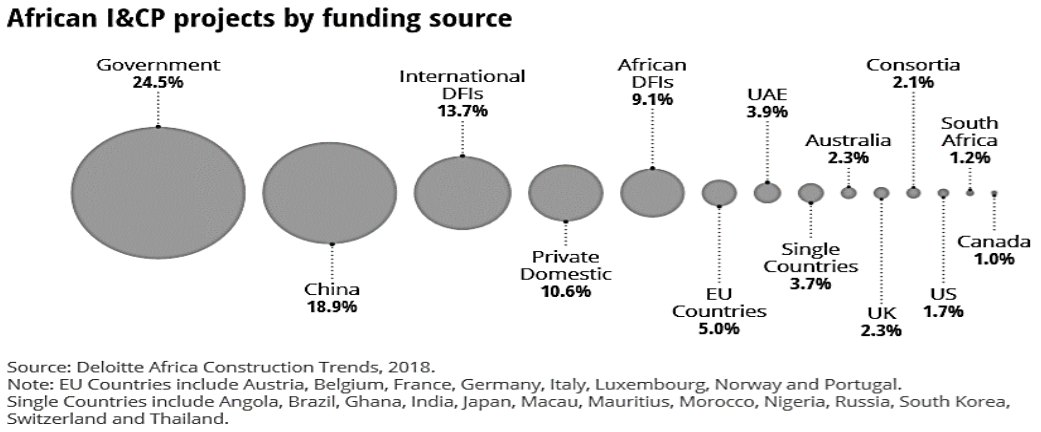

Source: Deloitte Africa Construction Trends, 2018.
Note: EU Countries include Austria, Belgium, France, Germany, Italy, Luxembourg, Norway and Portugal.
Single Countries include Angola, Brazil, Ghana, India, Japan, Macau, Mauritius, Morocco, Nigeria, Russia, South Korea, Switzerland and Thailand.

المصدر: Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

وتحاول الصين جاهدة إلى أن تكون لها الحصة الأكبر من المشاريع في القارة الإفريقية، حيث يبين الشكل رقم (03) حصتها من نشاط المشاريع حسب الأقاليم الإفريقية وكذا على المستوى القاري لسنة 2018:

2 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

شكل رقم 03: حصة الصين من نشاط المشاريع الإقليمية والقارية في إفريقيا لسنة 2018

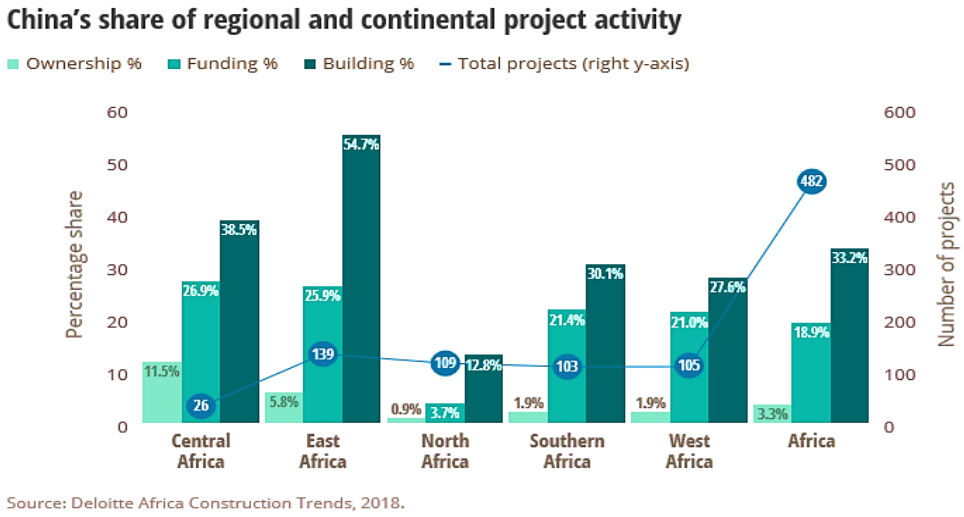

المصدر: Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

وبالنسبة للمشاريع الصينية الممولة في قارة إفريقيا لسنة 2018؛ فإن معظم تلك المشاريع موجودة في قطاعات النقل والشحن والموانئ حيث تمثل ما نسبته 45.1% تليها قطاع الطاقة بنسبة 17.6% ثم العقارات بنسبة 14.3% بما في ذلك العقارات الصناعية والتجارية والسكنية والتعدين بنسبة بلغت 7.7%، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين قد شاركت إلى غاية الربع الأول من سنة 2019 في أكثر من 200 مشروع للبنية التحتية الإفريقية، كما تقوم الشركات الصينية ببناء وإكمال مشاريع مصممة للمساعدة في إضافة أو ترقية حوالي 30.000 كم من الطرق السريعة بالقارة، و2000 كم من السكك الحديدية، و85 مليون طن سنويا من طاقة إنتاجية الموانئ، وأكثر من 9 ملايين طن يوميا من سعة معالجة المياه النظيفة، وحوالي 20.000 ميجاوات من قدرة توليد الطاقة، وأكثر من 30.000 كم من خطوط النقل والتحويلات[1]، إذ تعتبر البنوك الصينية وراء كل تمويل للاستثمارات في إفريقيا، حيث يأتي التمويل الصيني لمشاريع البنية التحتية بشكل أساسي من بنكين سياسيين هما "بنك تشاينا إكسيم" الذي قدم 67% من إجمالي القروض بين عامي 2000 و2015، وبنك "التنمية الصيني" بنسبة 13% من التمويل، وقد بلغ متوسط تمويل البنية التحتية التي قدمتها الصين إلى إفريقيا 11.5 مليار دولار أمريكي بين عامي 2012 و2016، وبلغ ذروته ليصل إلى 20.9 مليار دولار أمريكي في عام 2015، حيث شمل ذلك العدد الأكبر من صفقات النقل والطاقة، فعلى سبيل المثال؛ قدم المقرضون الصينيون أكثر من 50% من التمويل لمحطة "مامبيل" للطاقة

1 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

الكهرومائية البالغة 5.8 مليار دولار في نيجيريا، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك مشروع محطة "لامو" لإطلاق الفحم في كينيا، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 2 مليار دولار أمريكي[1]، وكجزء من جاذبية التمويل الصيني هو أن يتم تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة ومدعومة مع استحقاق 15 سنة أو أكثر، حيث يقوم "China Exim Bank" وهو وكالة ائتمان للتصدير وليس وكالة تنمية، بتقديم القروض على أساس ثنائي ويقيم مستوى الامتياز مع مراعاة طبيعة المشروعات، إذ أن الميزة التنافسية للبنك هي أنه يسمح للبلدان التي ليس لديها ما يكفي من الضمانات المالية باستخدام مواردها الطبيعية كضمان لتطوير البنية التحتية، كما ظهرت مصادر أخرى للتمويل الصيني خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث أنشئ صندوق التنمية الصيني الإفريقي "The China–Africa Development Fund (CADFund)" في عام 2007 بحجم أولي قدره 5 مليارات دولار أمريكي، وبحلول عام 2018 نما هذا الصندوق إلى 10 مليارات دولار أمريكي، واستثمر أكثر من 4.6 مليار دولار أمريكي في أكثر من 90 مشروعا في 36 دولة إفريقية، ومن المتوقع أن تعزز مشاريع هذا الصندوق الصادرات المحلية الإفريقية بمقدار 5.8 مليار دولار أمريكي وأن تحقق إيرادات ضريبية محلية بقيمة مليار دولار أمريكي[2].

وعلى الرغم من أن فجوة تمويل الاستثمار في إفريقيا البالغة 100 مليار دولار أمريكي قد لا يتم تلبيتها فقط عن طريق التمويل الصيني، فإنه يمكن اعتبار دور الصين حاسما في هذا الصدد، إذ تم التأكيد على التزام الصين في شهر سبتمبر 2018 عندما أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" عن حُزمة تمويل إضافية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي لإفريقيا واستثنى جزءا من الديون الإفريقية المستحقة في نهاية عام 2018، حيث تألفت الحزمة من 15 مليار دولار أمريكي من القروض المعفاة من الفوائد أو التساهلية و20 مليار دولار من القروض الائتمانية و15 مليار دولار من القروض الخاصة و10 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[3]، ويمكن الذكر هنا على وجه التحديد خطة التعاون بين الصين وإفريقيا في مجال البنية التحتية، والتي ستشترك في كتابتها الصين والاتحاد الإفريقي، حيث تنص الخطة على أن الصين ستعزز تعاونها بشكل متبادل المنفعة مع إفريقيا في ما يخص تخطيط البنية التحتية، والتصميم والبناء والتشغيل والصيانة، كما أنها سوف تشارك في بناء السكك الحديدية والطرق السريعة والطيران الإقليمي والبنية التحتية والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية في إفريقيا، وذلك لتعزيز قدرة إفريقيا على التنمية المستدامة[4].

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.
2 – Ibid.
3 - Ibid.
2 – Ibid.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

ولقد زاد تركيز الصين على بناء البنية التحتية مع إطلاق "مبادرة الحزام والطرق"، حيث تم الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق للمرة الأولى من قبل الرئيس "شي جين بينغ" سنة 2013، وهو مشروع تطوير عابر للقارات يسعى إلى تحسين الاتصال بين آسيا وأوروبا وإفريقيا، وإلى زيادة التجارة والاتصال والتنمية والازدهار على طول الممرات الاقتصادية – وهو ما يجعل من إفريقيا أكثر القارات اتصالات وفق تلك المبادرة – وهو يتألف من جزئين؛ الأول هو حزام طريق الحرير الاقتصادي، والذي يشير إلى اتصال الأرض عبر آسيا الوسطى إلى أوروبا والثاني هو طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وهو اتصال عبر جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وإفريقيا وأخيرا أوروبا، وقد قامت 105 دولة ورابطة دولية حتى الآن – الربع الأول من سنة 2019 – بتوقيع 123 وثيقة تحت رعاية "مبادرة الحزام والطريق" ويشمل ذلك 37 دولة إفريقية وكذا الاتحاد الإفريقي، حيث وقعت في سبتمبر 2018 في الاجتماع السابع لـ "منتدى التعاون الصيني الإفريقي"، مذكرات تفاهم متعلقة بتلك المبادرة[1].

المبحث الثاني: الاستثمارات الاقتصادية الصينية وفرص تحقيق التنمية بالقارة في ظل التنافس الأمريكي

لقد تزايدت الاستثمارات الاقتصادية الصينية بشكل مطرد في جل الدول الإفريقية تقريبا، ما جعل هذه الأخيرة تساهم في النمو الصيني بشكل كبير، ونظرا لذلك يحاول هذا المبحث تبيان مدى انعكاس الاستثمارات الصينية على عملية التنمية في إفريقيا، وكذا مختلف فرص تحقيق النمو والتنمية المنشودة في ظل التنافس الأمريكي الصيني بالقارة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مدى انعكاس الاستثمارات الاقتصادية الصينية على عملية التنمية في إفريقيا

لقد تعهد الرئيس الصيني الحالي "شي جين بينغ" خلال قمة منتدى التعاون الإفريقي – الصيني التي عقدت في شهر سبتمبر 2018 بتقديم تمويلا بقيمة إجمالية تبلغ 60 مليار دولار لدول قارة إفريقيا بما يساهم في تمويل مشاريع التنمية في القارة خلال الثلاث السنوات القادمة، وذلك في شكل مساعدات حكومية واستثمارات وتمويلات من جانب مؤسسات مالية وشركات، ويشمل هذا المبلغ منحا وقروضا ميسرة بقيمة 15 مليار دولار، وخطوط ائتمان بقيمة 20 مليار دولار، وإقامة صندوق خاص لتمويل التنمية بقيمة 10 مليار دولار، وآخر خاص لتمويل الاستيراد من إفريقيا بقيمة 5 مليار دولار، كما أعلن عن إعفاء دول إفريقية محددة من ديون مستحقة في شكل قروض من دون فائدة تستحق بنهاية سنة 2018، وأن الإعفاء سيمنح

1 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

للدول الفقيرة والمثقلة بالديون، والتي لها علاقات دبلوماسية مع الصين[1]، فضلا عن خطة لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في القارة، والجدير بالذكر أن أبرز مسارات حركة الصين لتنفيذ استراتيجيتها في القارة تتمثل في دعم التعاون بين الأجهزة التشريعية في الصين وإفريقيا وزيادة مساعدات الصين للإتحاد الإفريقي، ودعم قدراته في مجالات حفظ السلام والأمن، وزيادة حجم استثماراتها ومساعداتها، ودفع مزيد من خبرائها لتنمية المجالات الزراعية، فضلا عن تطوير قطاعات البنية التحتية، وتقديم التسهيلات لمعالجة مشكلة الديون[2].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن الصين تنتهج سياسة مساعدات للتنمية والاستثمار غير المشروط في القارة الإفريقية، وفي المقابل تتيح الأسواق الإفريقية فرصا كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تساهم فيه الأنشطة الصينية في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة، وفي هذا الصدد ربط أحد المسؤولين في القارة الإفريقية بين النمو المستمر في الصين واستمرارية التطور في القارة، ففي مقابلة مع وكالة الصحافة الصينية "شينخوا"؛ عبر السفير الأوغندي السابق لدى الصين "فيليب أدرو" عن الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية الإفريقية والاقتصاد الصيني، وأكد على أن استمرارية النمو الاقتصادي في القارة تعتمد على النمو الاقتصادي الذي تشهده الصين الشعبية في إشارة منه إلى التكاملية التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[3].

ويتسم الاستثمار الصيني في إفريقيا بمميزات كثيرة منها، انخفاض تكلفة المشاريع الصينية في إفريقيا، وكذا اختيار الشركات الصينية مناطق للاستثمار تفتقد الأمن، وهو ما يجعلها تتحمل مخاطر لا تستطيع الشركات الغربية تحملها، حيث تعتمد الشركات الصينية في استثماراتها على قاعدة ثلاثية وهي: المال والخبرة والعمال، ولهذه القاعدة منافعها ومضارها على الدول الإفريقية، فالعمالة الصينية مدربة جيدا وتتمتع بإنتاجية عالية وهو ما يجعلها تتسبب بمشاكل في الدول التي تعاني نسبة بطالة مرتفعة في القارة[4]، وعليه فإن ما يؤخذ على التواجد الاستثماري الصيني في إفريقيا هو أن؛ تزايد وجود العمالة الصينية سيعطي نتائج عكسية سلبية اجتماعية وثقافية من خلال المواجهة مع مكونات المجتمع الإفريقي، فوجود العمالة الصينية بكثافة أدى إلى مزاحمة العمالة الإفريقية حتى في أبسط الأعمال[5]، إذ يتواجد أكثر من 130.000 صيني في

1 – خالد حسين، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019)، ص. 15.

2 – سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص. 106.

2 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 77.

3 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 130.

4 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 83.

إفريقيا، لاسيما في زيمبابوي ونيجيريا وأنغولا وجمهورية غينيا، حيث يعمل المستثمرون الصينيون على توظيف العمالة الصينية في إفريقيا ما يعزز الوجود الديموغرافي فيها، ولا يختلف الوضع كثيرا في كل من ناميبيا وسيراليون والسودان وبعض الدول الإفريقية الأخرى، حيث يقلق هذا الوضع الأفارقة كثيرا، ذلك أنهم ينظرون إلى الاستثمارات الصينية على أنها مجال لخلق فرص عمل لهم، وبناء عليه؛ فإن هذا الوجود الكبير للعمالة الصينية يمكن أن يوظف أو يفسر على نحو خاطئ[1].

ورغم ذلك فقد ساعدت استثمارات الصين في البنية التحتية في القارة عددا من الدول الإفريقية في التغلب على اعتمادها على المساعدات الخارجية المشروطة واتباع شرط عدم التدخل، إلا أن هناك انتقادات متكررة بأن مثل هذه المشروعات لم تحقق سوى فائدة حقيقية قليلة للاقتصادات المحلية مع زيادة عبء ديونها، ومع ذلك فإن؛ استثمارات البنية التحتية إلى جانب إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في عدد من البلدان الإفريقية، يمكن أن تشجع على الانكباب الإيجابي وإطلاق العنان للطاقات الاقتصادية في الصناعات ذات القيمة المضافة في جميع أنحاء القارة[2].

وتحاول الصين تركيز اهتمامها بشرق إفريقيا، حيث تعمل على إدخال المنطقة الساحلية لشرق إفريقيا في نطاق النفوذ التجاري المتسع للصين من خلال ربطها بما يسمى "طريق الحرير البحري"، إذ يُظهر تقرير اتجاهات البناء في إفريقيا لسنة 2018 تركيز نشاط الممولين والبنائين الصينيين في شرق إفريقيا، وتحديدا في قطاعات النقل والشحن والموانئ[3]، وهو ما يوضحه الشكل رقم (03) التالي:

شكل رقم 03: نشاطات تركيز الممولين والبنائين الصينيين في شرق إفريقيا لسنة 2018

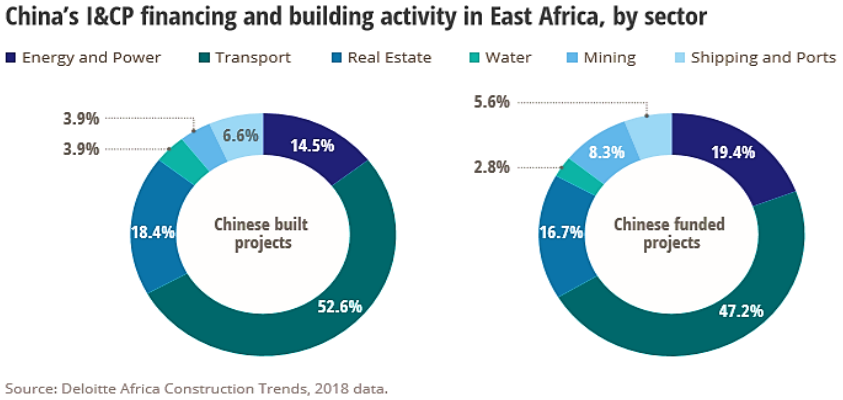

المصدر: Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

1 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 81.

2 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

3 – Ibid.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

وعلى الرغم من أن البلدان في شرق وشمال إفريقيا كانت أكبر المستفيدين من الاستثمارات الصينية حتى الآن، فقد وقعت دول غرب وجنوب إفريقيا أيضا اتفاقيات تعاون بموجب "مبادرة الحزام والطرق"، ومن الأهمية الاستراتيجية لشرق إفريقيا؛ إنشاء خطوط السكك الحديدية التي تربط المناطق النائية في المنطقة بالموانئ الساحلية، وتشمل المشاريع الرئيسية خط سكة حديد "أديس أبابا" – "جيبوتي" ، وخط سكك حديد "نيروبي" – "مومباسا"، وهو جزء من المخطط الرئيسي لشرق إفريقيا الكبرى، ففي سنة 2017؛ تم افتتاح خط سكة حديد لربط "نيروبي" و"مومباسا" بتمويل صيني يمتد إلى 480 كم مما يقلل من وقت السفر بين أكبر مدينتين في كينيا بمقدار النصف وخلق حوالي 46000 وظيفة شغل، وفي هذا الصدد صرح "جيانغ تسنغ وي" رئيس المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية؛ يوم 31 أوت 2018 في مؤتمر صحفي بأن: "التصنيع هو الشرط الأساسي والمهم بالنسبة للدول الإفريقية لخلق فرص عمل، والحد من الفقر وتحسين سبل العيش، ومن ثم تحقيق تنمية شاملة ومستدامة"، ومضيفا بقوله: "أن الاستثمار الصيني سيساعد القارة على تطوير صناعتها وتعزيز قدرة النمو الداخلية"[1]، والجدير بالإشارة إلى أن من مميزات خط سكك الحديد الرابطة بين "أديس أبابا" – "جيبوتي"، أنه يعتبر بمثابة انعكاس للاستثمارات الصينية على عملية التنمية وما يمكن أن ينجر عنه من نمو، بما أنه استثمار في الهياكل القاعدية التي يرتكز عليها كل اقتصاد ألا وهو النقل وخاصة السكك الحديدة، والذي يقدر تكلفته بـ 4.5 مليار دولار أمريكي، حيث كان قطع المسافة على طول الطريق البالغ طوله 759 كيلومترا حوالي ثلاثة أيام برا ليتقلص إلى 12 ساعة بالسكك الحديدية، وهو ما يجعل هذا المشروع يخفف من الاختناقات اللوجستية في المنطقة، مما يتيح للسلع المصنعة في إثيوبيا وصولا أكبر إلى أسواق التصدير العالمية، وفي هذا الصدد وفي شهر جانفي 2018، قال السفير الصيني لدى إثيوبيا "تان جيان" إن المشروع هو: "أول خط سكة حديد عبر الحدود وأطول خط مكهرب في القارة الإفريقية، نحن [...] نرى هذا كمشروع حصاد مبكر لمبادرة الحزام والطريق، ويعتبره الكثيرون مشروع شريان الحياة لكلا البلدين إثيوبيا وجيبوتي"، حيث يرتبط ما يقرب من 70% من تجارة جيبوتي بالنقل العابر إلى إثيوبيا بمشاريع مثل سكة حديد ميناء "ميكيلي تاجوراه" وميناء "دوراليه" المتعدد الأغراض، وبالإضافة إلى الميناء يتم تمويل منطقة التجارة الحرة متعددة الأغراض في جيبوتي من قبل الصين[2].

لقد نشطت أيضا الشركات الصينية في تخطيط وإصلاح البنية التحتية للموانئ على طول ساحل شرق إفريقيا، حيث تقوم الشركات المملوكة للدولة الصينية بتمويل وبناء وتوسع في ميناء "لامو" في كينيا، ومن المتوقع أن تكلف الأرصفة الثلاثة الإضافية للميناء 500 مليون دولار، ومن المتوقع أن تزيد الإنتاجية

1 – "China-Africa in numbers: Direct investment", 2018-09-03, CGTN, (28/07/2021), see the link: https://bit.ly/3aPsOp0

1 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

السنوية إلى 23.9 مليون طن في العقد المقبل (أي 2028)، وفي تنزانيا من المقرر أن يصبح ميناء "باكاموبو" الذي تبلغ قيمته 11 مليار دولار أمريكي – هو قيد الإنشاء حاليا – الأكبر في شرق إفريقيا، وهو عبارة عن شراكة بين تنزانيا وسلطنة عمان والصين، ومن المتوقع أن يتم تشغيل الميناء بحلول عام 2022 ويقع على بعد 75 كم من "دار السلام" التي لديها روابط مع المناطق الاقتصادية الخاصة للتصنيع الموجهة للتصدير[1]، وفي نفس الصدد بالنسبة لانعكاس تلك الاستثمارات على التنمية وما يمكن أن يستفاد منه؛ يمكن للسكك الحديدية المقامة بين "نيروبي" و"مومباسا"، التي افتتحت في شهر جوان 2017 بتكلفة تقدر بنحو 3.2 مليار دولار؛ أن تحل محل 4000 شاحنة تستخدم الطريق يوميا، إذ يشكل استثمار الصين في مشاريع السكك الحديدية في شرق إفريقيا جزءا من مخطط تكامل إقليمي أوسع يدعم الطموحات التنموية في مجتمع شرق إفريقيا، كما يكمن المسعى من ذلك أيضا؛ مد السكك الحديدية إلى "كمبالا" العاصمة الأوغندية ومن ثم الجنوب إلى "كيغالي" في رواندا، وهو الأمر نفسه في شمال إفريقيا؛ حيث اجتذب ممر قناة السويس في مصر المستثمرين الصينيين، مما جعل من التفكير في خطط لبناء قناة ثانية ومحطات جديدة في ميناء "الإسكندرية"، وهو ما من شأنه أن يساعد القدرة الإضافية على إنعاش الاقتصاد المصري[2].

وعلى الرغم من أن "مبادرة الحزام والطرق" قد شددت جغرافيا على شرق إفريقيا والقرن الإفريقي، إلا أنه من المتوقع زيادة التركيز على غرب ووسط إفريقيا أيضا، ففي هذا الصدد كانت السنغال أول دولة في غرب إفريقيا توقع رسميا اتفاقية تعاون في إطار "مبادرة الحزام والطريق" خلال زيارة الرئيس "شي جين بينج" في شهر جويلية 2018، وتشارك أيضا "شركة تشييد الهندسة المدنية الصينية" (CCECC) التي شاركت في بناء خط السكة الحديدية "أديس بابا – جيبوتي" في اتفاقية جديدة خطوط السكك الحديدية الرئيسية في نيجيريا، كما استثمرت شركة "China Merchants Holdings" والتي تعد المستثمر الرئيسي في ميناء "جيبوتي" في حيازات الموانئ في"Lomé لومي" والطوغو ولايغوس ونيجيريا[3]، فبالإضافة إلى الدعم المالي والبناء، تعد مشاريع "مبادرة الحزام والطرق" الصينية امتدادا لأهداف وجدول أعمال الاتحاد الإفريقي لعام 2063 وبرنامج تطوير البنية التحتية في إفريقيا (PIDA)، اللذين يدفعان إلى تكامل إقليمي أكبر داخل القارة، حيث يمكن أن يعتمد نجاح مشاريع "مبادرة الحزام والطريق" لإفريقيا على قدرتها على الاستفادة من الممرات الاقتصادية، كما يمكن أن يعزز الاتصال الداخلي وكذا البحري الكفاءة اللوجستية للبلدان الإفريقية وقدرتها التصديرية، مما يجعل منتجات الدول الإفريقية متاحة بتكاليف شحن منخفضة ومعدلات دوران أعلى، حيث أن تحسين طرق النقل والتوصيل ودعم اللوجستيات يعتبر أمر مهم جدا لتعزيز الصادرات الإفريقية للسلع، مما يساعد الدول

1 – Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.
1 - Ibid.
1 - Ibid.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

الإفريقية على الاندماج بشكل أكبر في سلاسل القيمة العالمية، ووفقا للبنك الدولي فمن المرجح أن يؤدي تخفيض تكاليف التجارة بنسبة 1% إلى زيادة التجارة الثنائية بين الاقتصاديات التي تشارك في مشاريع "مبادرة الحزام والطريق" بنسبة 1.3% وكذا تحسين شبكة السكك الحديدية وقدراتها وغيرها من الهياكل الأساسية للنقل عبر الحدود، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التجارة بين الدول الإفريقية، وكذا زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا والمهارات المرتبطة بها، وزيادة النمو في الاقتصاديات الإفريقية، حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن شبكات النقل في "مبادرة الحزام والطريق" الصينية يمكن أن تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا بنسبة 7.4% مع التأثير الأكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة جنوب الصحراء الكبرى، حيث أن التعاون الإقليمي في مجال تحسين البنية التحتية مهم جدا ويمكن أن يكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للدول الإفريقية غير الساحلية[1]، كما تكمنت المناطق الصناعية ومناطق التعاون الاقتصادي في كينيا وإثيوبيا من رفع مكانتها في إطار تلك المبادرة، في ظل قيام الشركات الصينية بتأسيس أكثر من 56 منطقة تعاون اقتصادي في أكثر من 20 دولة، حيث تدر عائدات ضريبية بقيمة 1.1 مليار دولار و180.000 فرصة عمل خلال سنتي 2014 – 2016، حيث أن هذه المراكز لاستثمارات رأس المال والتصنيع قد تؤدي إلى إصلاحات أوسع في السوق وهو ما من شأنه أن يعمل على تحفيز العمالة المحلية وكذا عائدات التصدير بما يسهم في النمو[2].

فحسب صندوق النقد الدولي فإن "مبادرة الحزام والطريق" الصينية تعتبر فرصة للدول المشاركة فيها لتغطية الاختلالات في اقتصاداتها وتطوير بنيتها التحية وتنشيط التجارة البينية مع بقية دول العالم، حيث تشمل تلك المبادرة مناطق كثيرة ترتفع فيها نسبة الفقر وتتراجع فيها مستويات التنمية خاصة دول القارة الإفريقية، وبالتالي فإن نجاح المبادرة الصينية من شأنها أن تحدث آثارا إيجابية في تلك الدول التي تشملها، وأن تساهم في انطلاق عجلة التنمية وارتقاع مستوى المعيشة، كما ستعمل أيضا على تقوية اقتصاديات الدول المعنية بالمبادرة ودفعها للتفاعل في الاقتصاد العالمي[3]، وفي هذا الصدد تستطيع إفريقيا الاستفادة من مشاريع الصين العالمية في تحقيق تنميتها الاقتصادية من خلال الانضمام إلى البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي أنشأته الصين في شهر أكتوبر 2014 والذي سيمنح الصين مستقبلا مكانة كبيرة في مجالي التنمية والإدارة المالية على المستوى العالمي، ويفتح الطريق أمامها لإعادة تشكيل النظام المالي

1 - Hannah Edinger and Jean-Pierre Labuschagne, Op.cit.
2 - Ibid.
3 – فازية ويكن، "مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات"، في: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين، منشورات المركز العربي الديمقراطي، 2019)، ص. 135.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

العالمي، وسيمكن هذا الانضمام إفريقيا من الاستفادة من برامجه في تطوير اقتصادياتها المحلية وفتح مجال أوسع أمامها[1].

ما يمكن قوله أنه؛ لا يمكن لأي أحد أن ينكر بأن الصين هي الآن الشريك الرئيسي لقارة إفريقيا، حيث أن الاستثمار الصيني موجود في جميع الدول الإفريقية تقريبا، وخاصة في بعض الدول التي خلفها مستثمرون غربيون (مثل إثيوبيا على سبيل المثال) وحتى إذا كانت الدول الغربية – فرنسا على سبيل المثال – لا تزال تهيمن على السوق الإفريقية، فإن الاستثمار الصيني ينمو بشكل متزايد، إذ تشجع الحكومة الصينية الاستثمار الصيني في إفريقيا كجزء من سياسة "الخروج" – سواء خروج الشركات الصينية خارج الصين أو خروج دول القارة الإفريقية من العباءة الغربية – وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن للشركات الصينية استخدام وتقديم مجموعة واسعة من أدوات التمويل الهجين، ومع ذلك، فخلال سنوات عديدة استثمرت الدول الغربية في إفريقيا، وقد تم انتقاد العديد من المشاريع لتوجيهها بشكل رئيسي إلى استخراج النفط، الأمر الذي لم يقدم سوى القليل من التأثير الإيجابي على تنمية الاقتصادات المحلية، بسبب عدم تحويرها بشكل كاف وغير مناسب للظروف الاقتصادية المحلية، خاصة في قطاع البنية التحتية، فهل سيعيد التاريخ نفسه أم أن الاستثمار الصيني يوفر فرصا جديدة للتنمية الإفريقية؟[2].

المطلب الثاني: فرص تحقيق التنمية في إفريقيا في ظل السياسات الأمريكية للحد من التواجد الصيني في القارة الإفريقية

لقد مثلت إفريقيا على مدار عقود طويلة سواء خلال الفترة الاستعمارية أو ما بعد الاستقلال، مصدرا للموارد الأولية في الوقت الذي مثلت فيه الشعوب الإفريقية مصادر استهلاك مهمة للمنتجات الغربية، فبخصوص موقف الإدارة الأمريكية من الاستراتيجية الصينية في القارة الإفريقية؛ قد انقسم الخبراء الأمريكيين بشأن وجود الصين واستراتيجيتها ودورها المتنامي في القارة الإفريقية إلى قسمين: يضم القسم الأول أولئك الذين يطلق عليهم اسم "معانقو الباندا Embrasseurs de Panda" الذين لا يعتقدون بأن الصين يمكن أن تمثل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية أو خطرا يهدد مصالحها، أما القسم الثاني فهو قسم "مهاجمو التنين Pourfendeurs de Dragon" الذين ينظرون إلى الصين على أنها الخطر الأول الذي يهدد بلادهم، وهم بذلك ينبئون بحرب عالمية ثالثة[3]، ويوضح المؤرخ "جريج برازينسكي" من جامعة "جورج واشطن" في كتابه المعنون

4 – ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص. 143.

2 - Myriam Dahman-Saïdi, "Chinese investment in Africa (part 1)", 19 novembre 2013, BSI Economics, (16/06/2021), see the link: https://bit.ly/31nCjat

3 – حكمت العبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 82.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

"الفوز بالعالم الثالث: المنافسة الصينية – الأمريكية" بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى من أن تقوم الصين بنشر نموذجا للتنمية السياسية والاقتصادية، بما سيقوض النظام الدولي الليبيرالي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية التمسك به، فالمؤسسات التي أنشأتها الصين عقب إطلاق مبادرة "الحزام والطريق" على غرار البنك الآسيوي للاستثمار في البنية الأساسية، من الممكن أن تحل محل مؤسسات "بروتن وودز" (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وفي هذا الصدد أكدت "لجنة مراجعة العلاقات الاقتصادية والأمنية الأمريكية – الصينية" في تقريرها الصادر في 14 نوفمبر 2018، بأن جهود الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق" تعطي حكومتها ذريعة للاحتفاظ بوجود عسكري في الدول التي تتشارك في المبادرة، وإدراكا من الولايات المتحدة الأمريكية للدور المحوري المنوط بإفريقيا في عملية الصعود الصيني، رأت ضرورة مواجهة تصاعد النفوذ الصيني في القارة من خلال دعم النفوذ الأمريكي هناك ومعالجة كل ما من شأنه أن يؤثر على هذا النفوذ[1].

ويتزايد الدور الذي تقوم به الصين في مختلف المجالات في القارة الإفريقية، حيث أولت الأهمية لعلاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع الدول الإفريقية، وركزت طموحها الكبير في القارة على المجال الاقتصادي، وانصب تركيزها على الموارد الطبيعية الغنية بها دول إفريقيا في مجملها، وكذا على موانئها الاستراتيجية الهامة، وهو ما جعلها تستفيد من ذلك لتغذية نموها الاقتصادي المحلي، إذ تواصل الصين توسيع دائرة نفوذها وتعزيز وجودها في جميع أنحاء إفريقيا على أمل التفوق الاستراتيجي على الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تستند على استراتيجية جديدة مع القارة الإفريقية والقائمة على ثلاثة محتور رئيسية، أولها دعم الاستقرار الدائم في الدول الإفريقية، والاستثمار في الدول الإفريقية الكبرى، بما يصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، واتباع حزمة من القرارات الخاصة بالمساعدات الأمريكية بما يدعم نفوذها في تلك الدول[2].

ففي ظل حث مجلس الشيوخ الأمريكي على إقرار مشروع للتنمية لسنة 2018 يعرف باسم "قانون البناء"، والذي كان مجلس النواب قد أقره، حيث أن هذا التشريع المقترح من المجلسين من شأنه إصلاح وتحديث التمويل الحكومي الإنمائي من خلال "الهيئة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية"، الأمر الذي يسمح للتشريع الجديد للهيئة بزيادة قيمة محفظة الاستثمار الخاصة بـ "هيئة الاستثمارات عبر البحار" بأكثر من الضعف، وبما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة في استثمارات الأسهم وتقديم المساعدة التقنية، وإصدار المنح المحفزة لتعبئة رأس المال للمشاريع المبتكرة، مما يعزز الأهداف الأمريكية المتعلقة بالأمن

1 – خالد حسين، مرجع سابق، ص ص. 17 – 19.

2 – سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص. 105.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

القومي والسياسة الخارجية، الأمر الذي من شأن – إقرار "قانون البناء" – أن يحدث فارقا حقيقيا من خلال زيادة الاستثمار الأمريكي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ومنها الدول الإفريقية، في حين أن التمويل الصيني يتدفق إلى إفريقيا دون قيود، وهو ما جعل الصين بديلا سهلا عن المساعدة الإنمائية المشروطة من الدول الغربية، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، مما يقلل جهد الدول الغربية للتحكم في الدول الإفريقية ومؤسساتها على أساس مزاعم تشجيع التنمية المستدامة والنظم الديمقراطية الطويلة الأجل[1].

وربما كان "قانون البناء" كرد فعل أمريكي سريع بعدما وصف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في اجتماع مع أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، الدول الإفريقية ودولا أخرى بـ "الحثالة"، الأمر الذي جعل أيضا وزير الخارجية الأمريكي السابق "ريكس تليرسون" في 7 مارس 2018 يقوم بجولة إفريقية، شملت أربع دول هي تشاد، جيبوتي، كينيا ونيجيريا، في محاولة لمعالجة تداعيات هذا التصريح، ولمواجهة تصاعد التواجد الصيني في القارة، وسعيا لتحقيق هذا الهدف، تحرك "ريكس تليرسون" في اتجاهين: الأول إنساني والثاني سياسي، وقد ظهر الجانب الأول في إعلانه مساعدة إنسانية أمريكية تزيد على 530 مليون دولار لمكافحة الجوع وغياب الأمن الغذائي في منطقة القرن الإفريقي – التي ارتكزت عليها أهم المشاريع الاقتصادية الاستثمارية الصينية وبخاصة في موانئها – وكذلك حوض بحيرة تشاد، كما أرسل رسالة في تصريحاته مفادها أن "إفريقيا هي المستقبل" وأنه يعرف القارة جيدا بصفته رئيسا سابقا لمجلس إدارة مجموعة "إكسون – موبيل" النفطية، وأما الجانب السياسي فقد اتضح في مقارنة "ريكس تليرسون" بين جهود الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة وتلك التي تقوم بها الصين، حيث أوضح أن المساعي الأمريكية تهدف إلى الترويج لـ "النمو المستدام" بينما تشجع الاستثمارات الصينية في القارة على "الاعتماد على الغير"، قائلا: "الاستثمارات الصينية لديها إمكانات معالجة الفجوة في البنية التحتية بإفريقيا لكن نهجها أدى إلى زيادة الديون وإلى قلة الوظائف إن وجدت في معظم الدول"، كما رأى أنه لمواجهة هذه الإشكالية ينبغي تعميق الشراكات مع إفريقيا لجعل الدول الإفريقية أكثر قدرة على المقاومة وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، معربا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تشجيع نمو دائم يعزز المؤسسات ودولة القانون ويسمح للدول الإفريقية بالاكتفاء الذاتي[2].

وفي خطوة أخرى تجاه القارة الإفريقية، أعلن مستشار الأمن القومي السابق "جون بولتون" في 14 ديسمبر 2018 عن استراتيجية أمريكية جديدة تجاه القارة تحت عنوان "من أجل إفريقيا مزدهرة"، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري مع القارة والاستثمارات الأمريكية فيها، ومواجهة الإرهاب وتهدئة الصراعات،

1 – سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص. 108.

2 – خالد حسين، مرجع سابق، ص. 19.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2021 المجلد: الخامس العدد: الثاني ص.ص: 963-993

ومتابعة تقديم المساعدات الأمريكية، وهو ما يكشف عن تغير كبير في الدبلوماسية الأمريكية، وقد انتقد "جون بولتون" الصين وبشدة في خطابه الذي أعلن فيه هذه الاستراتيجية، مقارنا بين النهج الذي تتبعه في إفريقيا، والنهج الذي ستتبعه الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن منهج الصين سيؤدي إلى التبعية وانتشار الفساد، فيما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الشراكة وبناء الدول والتنمية المستدامة، وتتضمن الاستراتيجية التي أعلنها "جون بولتون" خلال خطاب له في "مؤسسة هريتدج للأبحاث" مجموعة من المحاور أبرزها ما يلي[1]:

1 – إعادة النظر في سياسة المساعدات الاقتصادية، وذلك من خلال ربط ضمان الحصول عليها بتحقيق نتائج، وهو ما عبر عنه "جون بولتون" بقوله: "اعتبارا من الآن، لن تتسامح الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا التقليد العريق للمساعدة من دون نتائج، ومن دون مسؤولية".

2 – تقليص حجم المساعدات المقدمة للدول الإفريقية، واعتماد "مبدأ الاعتماد على الذات وتعزيز التجارة المتبادلة والاستثمارات"، بدلا من سياسة المساعدات والمعونات التي اعتمدت في السابق.

3 – تطوير علاقات اقتصادية في المنطقة لإتاحة فرص للشركات الأمريكية وحماية استقلال الدول الإفريقية وكذا مصالح الأمن القومي الأمريكية.

4 – ضرورة إتباع استراتيجية شاملة للتخلص من تنظيمي "داعش" و"القاعدة" وغيرهما من التنظيمات الإرهابية المسلحة التي توجد في إفريقيا والتي تعمل على تجنيد أفارقة للعمل لصالحها.

5 – تغيير النهج المتبع في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والتي تساهم الولايات المتحدة الأمريكية فيها بنحو ثلث ميزانيتها، من خلال تقييم كل عملية على حدة، الأمر الذي يفتح الباب أمام تراجع كبير في عمليات حفظ السلام في إفريقيا التي تستقبل النصيب الأكبر من هذه العمليات عالميا.

6 – عدم السماح باختلال موازين القوى في القارة لصالح دول أخرى مثل الصين، وهو ما أكده "جون بولتون" بقوله: "يجب ألا نسمح باختلال موازين القوى لمصلحة الصين في القرن الإفريقي الذي يعتبر ذا أهمية استراتيجية بالنسبة إلى أمريكا".

ويمكن القول في هذا الصدد بأن أهم فرص للنمو التي تمتلكها إفريقيا تتمثل في تنفيذ خطة "تنمية إفريقيا 2063"، التي تتطلع إلى وضع رؤية وخريطة للإتحاد الإفريقي بشأن تلك الأجندة، والتي تفضي لتسريع إنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة، والتي يترتب على إنشاءها، تعزيز منظومة التبادل التجاري الإفريقي والتي على رأسها مشروعات البنية التحتية المتعلقة بقطاع النقل، التي تمثل الحجر الأساس لمضاعفة حصة

1 – خالد حسين، مرجع سابق، ص ص. 19 – 20.

ونسبة التجارة البينية بين الدول الإفريقية، كما تتيح حرية حركة الأشخاص من رجال الأعمال والفنيين والمتخصصين، تسهيل نقل المعرفة الفنية والخدمات المتصلة بالتجارة في عدد من المجالات ذات الأهمية الحيوية للنمو الاقتصادي المستدام، تتضمن خدمات الإرشاد الزراعي، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات المالية والتعليمية، الصحة والخدمات المهنية، عن طريق مواكبة الدول الإفريقية للتقدم والتطور التكنولوجي السريع في مجال التجارة الإلكترونية[1]، وفي ظل مختلف السياسات الأمريكية والصينية تجاه القارة الإفريقية يتجلى التساؤل المحوري مؤداه؛ مدى إمكانية أن تحقق الدول الإفريقية مستويات متقدمة من التنمية والنمو في ظل مشاريع التنافس عليها؟

وفي هذا الإطار تجيب الباحثة في كلية الدراسات الإفريقية العليا بجامعة القاهرة "سالي محمد فريد"، أنه لا بد من الدول الإفريقية من أن تستفيد من فرص التنمية، فلا بد لها من التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك بمراعاة النقاط التالية[2]:

1 – بناء اقتصادات وطنية متكاملة، ومستويات عالية من التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

2 – لا بد من التفكير جليا في نماذج ومقاربات واقعية من صلب البيئة الإفريقية، لأن المسألة أعمق من استيراد نماذج، أو تلقي مساعدات دولية، فالأزمة هي أزمة بناء وتقنيات أكثر منها مساعدات.

3 – إن القارة الإفريقية بحاجة إلى بنية تحتية مطورة، وأيد عاملة مؤهلة وخبراء تقنيين ذوي كفاءة عالية، يتمتعون بقدرة تساعدهم على صوغ برامج ومشاريع فعلية.

4 – إن التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية لا تقوم على الاعتماد على المانحين الخارجيين، ما لم يكن للأفارقة برامج حقيقية للتنمية قادرة على الوصول إلى قارة تشكل سوقا واحدة وواعدة ومترابطة، حتى يمكن إدارة الاقتصاد الإفريقي على نحو كمستدام.

5 – وكإضافة؛ لا بد أيضا للدول الإفريقية من أن تكون لديها الرغبة في تحقيق التنمية والاستفادة بصفة أكبر من المشاريع والاستثمارات الصينية بالقارة، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع البنية التحتية والاستفادة من "مبادرة الحزام والطرق" الاقتصادية، من أجل زيادة حجم التجارة والاتصال والتنمية والازدهار على طول الممرات الاقتصادية والموانئ بما يجعل من إفريقيا أكثر القارات اتصالات وفق تلك المبادرة وبما يعود بفرص أكبر للتنمية في إفريقيا.

ما يمكن قوله هو أن قارة إفريقيا تحتاج إلى الصين باعتبارها المورد – الممول – المصدر، إذ تأتي ميول الصين لضمان مصلحتها الوطنية من خلال علاقاتها الاقتصادية في إفريقيا ومؤسساتها أمرا مساعدا

1 – سالي محمد فريد، مرجع سابق، ص. 108.

2 – نفس المرجع، ص. 109.

للحاجيات الإفريقية[1]، كما أنه يمكن للشراكة بين الصين وإفريقيا أن تستفيد من إخفاقات الشراكات الأخرى ما بين إفريقيا وأوروبا، ولا بد من أن يفضي الأمر إلى آفاق جديدة للشركة لضمان أقصى قدر ممكن من الاستفادة الإفريقية في سياق المنفعة المتبادلة، كما يتعين على الصين مواصلة دعمها للدول الإفريقية في المجالات ذات الأولوية، وكذا العمل على تقوية قدرات تلك الدول من أجل تحقيق ذلك، ولا بد للدول الإفريقية من أن تبلور سياسات يمكن من خلالها الاستفادة من المشاريع الصينية وحث الصين على أن تمكنها من الاعتماد على الذات تدريجيا وتكوين الخبراء والعمال والتقنيين الأفارقة، حتى لا تبقى رهينة تلك الاستثمارات ضمن إطار "رابح – رابح"، وتحقيقا للمثل الصيني الذي مفاده: "لا تعطني سمكة بل علمني كيف أصطادها"، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى الدفع نحو توافق مصلحي بين الطرفين من أجل زيادة المبادرات التعاونية والتي من شأنها أن تحقق منافع لهما.

الخاتمة:

تعتبر القارة الإفريقية ذات أهمية كبيرة في المنظور الاستراتيجي – الاقتصادي الصيني، إذ فتحت دول القارة آفاقا كبيرة للصين لزيادة نموها وتسريح سلعها في سوق واسعة وواعدة، في المقابل قامت هي الأخرى باستثمارات اقتصادية كبيرة وخاصة في البنى التحتية، كما حثت الشركات الصينية على الاستثمار بشكل أكثر في هذه القارة الواعدة في مستويات النمو، ونظرا للتواجد الصيني من خلال التركيز على البعد الاقتصادي بالقارة وبأشكال متعددة، الأمر جعل من باب التساؤل عن مدى انعكاس ذلك التواجد الاستثماري على عملية التنمية بالقارة، بمعنى هل كانت الدول الإفريقية مستفادة منها من عدمه خاصة في ظل السياسات الأمريكية التي عملت على الحد من التواجد الصيني بها، وعليه فإن الدول الإفريقية التي ساهمت في صعود القوة الاقتصادية الصينية عليها أن تستفيد من فرص التنمية التي تخلقها الاستثمارات الصينية، وأن تقوم حكوماتها المحلية بإيجاد فرص لجذب حصص كبيرة من الاستثمارات الصينية، وأن تتعلم كيفية التفاعل بشكل منتج وفعال مع مستمري القطاع الخاص بما يضمن منافع مشتركة في النمو والتوظيف المحلي للعمالة، والعمل على نقل التكنولوجيا وتدريب عمالتها وتقنييها وخبراءها، وفي الجانب الآخر ستظل قارة إفريقيا ذات أهمية في السياسات الصينية والتي تسعى من خلال زيادة نفوذها وتواجدها فيها بأن تساهم في خلق نظام دولي متعدد الأقطاب، من أجل تطويق القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت معها حربا تجارية بل تعداه الأمر إلى حرب باردة جديدة اتضحت معالمها خلال سنتي 2018 و2019 وخلال سنة 2020 و2021.

3 – مهاري مارو، "العلاقات الصينية الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع"، (ترجمة: يعقوب بن أبو مدين)، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (30 أفريل 2013)، ص. 5.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص ص. 205 – 206.

2 – ويكن، فازية، "مبادرة الحزام والطريق: بين إعادة تموقع الصين ومواجهة التحديات"، في: مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، (برلين، منشورات المركز العربي الديمقراطي، 2019).

ثانيا: المقالات

1 – الحسناوي، لحسن، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات والانعكاسات"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017).

2 – العامري، ابتسام محمد، "الدور الصيني في إفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة"، مجلة المستقبل العربي، ع. 466، (ديسمبر 2017).

3 – العبد الرحمان، حكمت، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، مجلة سياسات عربية، ع. 22، (سبتمبر 2016).

4 – اليحياوي، يحي، "الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (9 جوان 2015).

5 – حسين، خالد، "تحول الصين إلى سياسات أكثر واقعية على الساحة الدولية"، مجلة اتجاهات الأحداث، ع. 30، (ربيع 2019).

6 – شبانة، أيمن، "النفط الإفريقي، عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، مجلة إفريقيا قارتنا، ع. 2، (فيفري 2013).

7 – شلبي، السيد أمين، "دور إفريقيا في صعود الصين"، مجلة السياسة الدولية، ع. 181، (جويلية 2010).

8 – فريد، سالي محمد، "فرص النمو الإفريقي في مواجهة مخاطر التنافس الأمريكي – الصيني"، مجلة السياسة الدولية، م. 54، ع. 218، (أكتوبر 2019).

9 – مارو، مهاري، "العلاقات الصينية الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع"، (ترجمة: يعقوب بن أبو مدين)، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، (30 أفريل 2013)،

10 – ميلر، جوناثان بيركشير، "الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمنوري"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (11 جوان 2015).

11 – Lin, Max, and Turner, Michael, and Jackson, Stuart, "One Belt One Road and East Africa", Macro-Forum Insights and Perspectives, (June 2018).

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1 – قطيشات، ياسر، "التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجا"، مجلة آراء حول الخليج، (2021/06/31)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3j2jS2o

2 – Albert, Eleanor, "China in Africa", (25/07/2021), see the link: https://on.cfr.org/31m8Zm5

3 – Dahman-Saïdi, Myriam, "Chinese investment in Africa (part 1)", 19 novembre 2013, BSI Economics, (16/06/2021), see the link: https://bit.ly/31nCjat

4 - Desjardins, Jeff, "Visualizing Chinese Investment in Africa", (17/05/2021), see the link: https://bit.ly/31pqJx7

5 - Dong, Carolyn and Davis, Matthew and YU, Simin, "China's One Belt One Road: Opportunities in Africa", 5 NOV 2018, DLA Piper, (30/07/2021), see the link: https://bit.ly/2E81wyl
7 - Edinger, Hannah and Labuschagne, Jean-Pierre, "If you want to prosper, consider building roads: China's role in African infrastructure and capital projects", March 22, 2019, (10/07/2021),see the link: https://bit.ly/3goVV3w
8 - Governance Intel, Shadow , "China Aims For Market Share In African Refining Sector", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/34nwmh5
9 - Nantulya, Paul, "Implications for Africa from China's One Belt One Road Strategy", March 22, 2019, Africa Center for strategic studies, Washington, (30/07/2021), see the link: https://bit.ly/34oFYrW
10 - Sow, Mariama, "Figures of the week: Chinese investment in Africa", 6 September 2018, The Brookings Institution, (13/07/2021), see the link: https://brook.gs/31iUjE7
11 - Zhao, Shelly, "The Geopolitics of China-African Oil", (09/06/2021), see the link: https://bit.ly/3hxDJpG
12 - Zhao, Shelly, "China's Energy Strategy and the Role of Gov't Oil in Africa", (30/09/2020), see the link: https://bit.ly/3gfYRiY
13 – Vukmanovic, Oleg and Leopold, Colin, "China Pumps Cash into Africa's FLNG Projects", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/3gfXOj2
14 – "China-Africa in numbers: Direct investment", 2018-09-03, CGTN, (28/07/2021), see the link: https://bit.ly/3aPsOp0
16 - "China Makes Inroads into African Energy", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/3l5YyuK
17 - "China in Africa", (25/07/2021), see the link: https://bit.ly/2Yq7mSF
18 – http://www.sais-cari.org/chinese-investment-in-africa
19 - https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/09.05-Figure-1-Global-Chinese-investment-since-2005.png
20 – https://www.merics.org/sites/default/files/2018-06/MERICS_Silk_Road_v8.jp